



مبادرة الشمول المالي
للمنطقة العربية
FIARI | Financial Inclusion for
the Arab Region Initiative

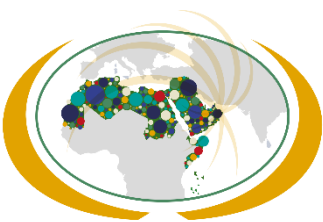
مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI)

التقرير السنوي 2020



التقرير السنوي 2020

مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية



مبادرة الشمول المالي
للمنطقة العربية

FIARI | Financial Inclusion for
the Arab Region Initiative

المحتوى

- تمهيد.....3
- أولاً. نبذة عن مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية.....4
- ثانياً. مواكبة إطلاق استراتيجيات الشمول المالي في الدول العربية.....6
- أ. ورشة عمل حول "بناء وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي في الدول العربية".....6
- ب. المساعدة الفنية للبنك المركزي الأردني في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي.....6
- ج. المساعدة الفنية للبنك المركزي العراقي في تصميم الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي.....6
- ثالثاً. تعزيز الوعي والمعرفة بالشمول المالي.....7
- أ. اليوم العربي للشمول المالي.....7
- ب. مواكبة تداعيات فيروس كورونا على الشمول المالي.....8
- ج. ورشة عمل حول "التثقيف الرقمي وحماية مستهلكي الخدمات المالية في عصر التقنيات الحديثة".....11
- د. تسريع الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي.....11
- رابعاً. بناء القدرات.....11
- أ. دورة تدريبية حول "تطبيق نموذج المسح الإحصائي لجانب الطلب على الخدمات المالية".....11
- ب. دورة تدريبية حول "النمو الشامل".....12
- ج. ورشة تدريبية حول "بناء استراتيجيات وطنية للتقنيات المالية الحديثة".....13
- د. تبادل الخبرات بين أعضاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.....13
- خامساً. إنتاج ونشر المعرفة.....15
- أ. وثيقة رؤية حول "إطار التحول المالي الرقمي في الدول العربية".....15
- ب. المنهجيات التنظيمية والسوقية الذكية للابتكار في التقنيات المالية الحديثة.....16
- ج. دراسة حول "الشمول المالي في عصر العولمة المرتكزة على التقنيات: المدفوعات الصغيرة عبر الحدود وأفاقها في الدول العربية".....16
- د. دراسة حول "آثار الشمول المالي على ربحية البنوك في الدول العربية".....18
- هـ. دراسة حول "المنافسة المصرفية والشمول المالي".....19
- و. موجز سياسات حول "الشمول المالي الرقمي".....20
- سادساً. شركاء مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية.....21
- صندوق النقد العربي.....21
- الوكالة الألمانية للتنمية.....21
- التحالف العالمي للشمول المالي.....21
- مجموعة البنك الدولي.....21

تمهيد

يأتي إصدار هذا التقرير للتعريف بأنشطة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية خلال عام 2020، حسب أولويات إستراتيجية وبرامج الشمول المالي بالمنطقة العربية. أثبتت المبادرة فعاليتها وارتباطها الوثيق بأولويات صانعي السياسات والسلطات الإشرافية في الدول العربية لإرساء أوجه التكامل والتشارك مع القطاعين العام والخاص، لدعم تعزيز الشمول المالي في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بالمنطقة.

تتميز المنطقة العربية بإمكانياتها الملائمة التي تسمح لها باتخاذ خطوات مناسبة فيما يتعلق بالشمول المالي. في هذا السياق، يعمل صانعو السياسات والسلطات التنظيمية على إجراء إصلاحات مهمة لدعم الشمول المالي، خاصة منها دعم الوصول للتمويل الرسمي لنسبة 63 في المائة من المواطنين الذين تفوق أعمارهم 15 عاماً، وكذلك الشركات.

عززت المبادرة الحوار والتنسيق والتعاون الإقليمي في المنطقة العربية من خلال تنظيم منتديات يتم فيها تبادل المعرفة والتجارب، بالتالي الاستفادة من الخبرات في بناء القدرات والقيام بالدراسات والأبحاث بما يدعم الشمول المالي.

ساعد انخراط الشركاء في مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية ومشاركتهم في المجالات الاستراتيجية، من بينها نظم نشر البيانات، وتمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتقنيات المالية الحديثة، وغيرها من المجالات، في تعزيز الشمول المالي على النطاق الوطني والإقليمي بما يتوافق مع أهداف سياسات الإبتكار والنزاهة والاستقرار والحماية. علاوة على ذلك، واستجابة لأزمة جائحة كورونا، كثفت المبادرة جهودها لدعم البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في التخفيف من التداعيات السلبية على الشركات الصغيرة والأسر. في هذا الإطار، وبدايةً من أبريل 2020، نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع شركائه في مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية سلسلة اجتماعات افتراضية لمدراء الشمول المالي وأنظمة الدفع والبنية التحتية المالية وحماية المستهلك المالي في البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية لتبادل الخبرات والآراء حول تسارع التطورات فيما يتعلق بتأثير أزمة جائحة كورونا على الخدمات المالية والشمول المالي وسلامة وكفاءة أنظمة الدفع والتسوية.

413 مليون
عدد سكان الدول العربية

63%
من السكان لا يزال
بإمكانهم الاستفادة من
الحصول على التمويل
الذي هم

كما تطرق النقاش إلى السياسات الحالية والمستقبلية المناسبة ودور الجهات الرقابية والإشرافية في التخفيف من مخاطر الأزمة. وقد أدت الاجتماعات إلى التأكيد على أولويتين رئيسيتين تتعلقان بالشمول المالي للمنطقة العربية، وهما ضرورة تعزيز وتسريع عملية الانتقال للخدمات المالية الرقمية، وتعزيز بيئة تدعم توافر السيولة للمؤسسات المالية لمواصلة تمويل الشركات الصغيرة والأسر الضعيفة.

تتبنى المنطقة العربية مبادرات تدعم الشمول المالي، منها مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة، ومبادرة الشمول المالي للمرأة، ومبادرة التمويل المسؤول المرتبط بحماية العملاء. توفر هذه المبادرات برنامج العمل والمتطلبات اللازمة لضمان تناسق وتكامل الجهود المستمرة. تبذل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية جهوداً كبيرة للوصول إلى فئات الشباب والنساء وذوي الدخل المحدود الذين لا يصلون إلى الخدمات المالية الرسمية في المنطقة العربية.

أمانة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI)

الدائرة الاقتصادية - صندوق النقد العربي

ص.ب 2818، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971 2 6171552

فاكس: +971 2 6326454

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

الموقع الإلكتروني: www.amf.org.ae

أولاً. نبذة عن مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية

تولي الدول العربية الشمول المالي اهتماماً كبيراً في سياساتها الاقتصادية لتعزيز مستوى الاستقرار المالي وزيادة الرفاهية

الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المساواة. في هذا السياق، يمكن للخدمات المالية ذات الأسعار الميسرة أن تلعب دوراً مهماً في توفير الخدمات المصرفية لنسبة 63 في المائة من المواطنين الذين تفوق أعمارهم 15 عاماً الذين لا يفتقون بالحسابات المصرفية الرسمية. إلى جانب تسهيل انخراطهم في الاقتصاد الرسمي والمساهمة في التنمية المستدامة وفقاً لأهداف الأمم المتحدة.



بذلت الهيئات والسلطات المالية العربية بالتعاون مع صندوق النقد العربي جهوداً كبيرة لريادة مبادرة الشمول المالي في المنطقة العربية. في هذا الصدد، يدير مجلس محافظي المصارف المركزية

ومؤسسات النقد العربية في عام 2012 بإنشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، الذي يتولى صندوق النقد العربي القيام بأعمال الأمانة الفنية له. يتمثل دور الفريق في المساهمة في تطوير سياسات وإجراءات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. كما حدد المجلس يوم السابع والعشرين من أبريل من كل عام مناسبة لإحياء اليوم العربي للشمول المالي.

"تعتبر مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية من المحركات الأساسية لتعزيز مستويات الشمول المالي، وترجمة مدى جاهزية واستعداد صندوق النقد العربي لتوفير وتعزيز مستوى الدعم التقني وتنمية القدرات لدعم الدول الأعضاء وبذل كافة المساعي والجهود لتوفير الخدمات المالية للدول العربية".

معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي.

"حرصنا على تضافر القوى والجهود ضمن إطار عمل مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية وسبل تعزيز المعرفة، نوحدها في الامتثال لسياسات الشمول المالي ومواجهة التحديات بالغة الإلحاح في المنطقة، مثل بطالة الشباب والحاجة إلى تمكين المرأة اقتصادياً".

أوتي كلاميرت، رئيس الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) بمنطقة أوروبا والبحر المتوسط وآسيا الوسطى.

قام صندوق النقد العربي بتأسيس وإرساء مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) بالنيابة عن الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI)، وبمشاركة من البنك الدولي. أطلقت المبادرة يوم 14 سبتمبر 2017 بمناسبة منتدى التحالف العالمي للشمول المالي المنعقد بشرم الشيخ في مصر، بحضور محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

تعمل مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية على دعم سياسات الشمول المالي لتوسيع مجال انتفاع المواطنين والمؤسسات بالخدمات المالية الرسمية التي تلائم احتياجاتهم من خلال تغطية البنود التالية:

- الاستراتيجيات والبيانات المتعلقة بالشمول المالي.
- تمكين المرأة مالياً.
- تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- تمويل الشركات الناشئة ورواد الأعمال.
- الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة والتمويل الرقمي لتعزيز فرص الشمول المالي.
- التمويل الزراعي الريفي.
- التمويل المسؤول.
- البنية التحتية للأسواق المالية.
- حماية المستهلك المالي والتوعية المالية.

"ستتيح لنا مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية فرصة للمشاركة والتعلم من بعضنا البعض بشأن كافة القضايا المهمة، مثل توفير خدمات الشمول المالي للأشخاص النازحين، والشمول المالي المتعلق بشؤون المرأة، إضافة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، فجميعها تمثل قضايا بالغة الأهمية يمكن للهيئات التنظيمية إحداث فرق تجاهها".

د. ألفريد هانينج، المدير التنفيذي للتحالف العالمي للشمول المالي (AFI).

على الصعيد الإقليمي، تعزز المبادرة فرص التدريب وتبادل المعرفة بالتعاون بين صانعي السياسات والهيئات التنظيمية والمعنيين. أما على الصعيد الوطني، فتدعم المبادرة البرامج الوطنية والجهود التنسيقية وتقدم الدعم الفني والخدمات الاستشارية.

يتمثل هدف المبادرة طويل الأجل في إرساء وتطبيق سياسات خدمات الشمول المالي المستدام لصالح المجتمعات العربية، للمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة طويلة الأجل ورفاهية مشتركة. كما تهدف المبادرة إلى تحسين سبل المعرفة وإمكانيات صانعي السياسات فيما يتعلق بالشمول المالي (شكل 1).

"تتمثل أهمية مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية في تسريع وتيرة المعرفة بشأن الأسباب الداعية لنجاح سياسة الشمول المالي وتضافر جهود الشركاء الرئيسيين في صناعة سياسات الشمول المالي حسب احتياجات الدول العربية. ويُعد الشمول المالي حافزاً رئيساً لتحقيق أهداف البنك الدولي المتمثلة في وضع حد لمعدلات الفقر وتعزيز الرخاء العام. إن قضية الحصول والاستفادة من الخدمات المالية على الصعيد العالمي تتطلب توفير حسابات لكافة البالغين بحلول عام 2020".

جان ببسمي، مدير التدريب، التنافسية المالية والابتكار، البنك الدولي.

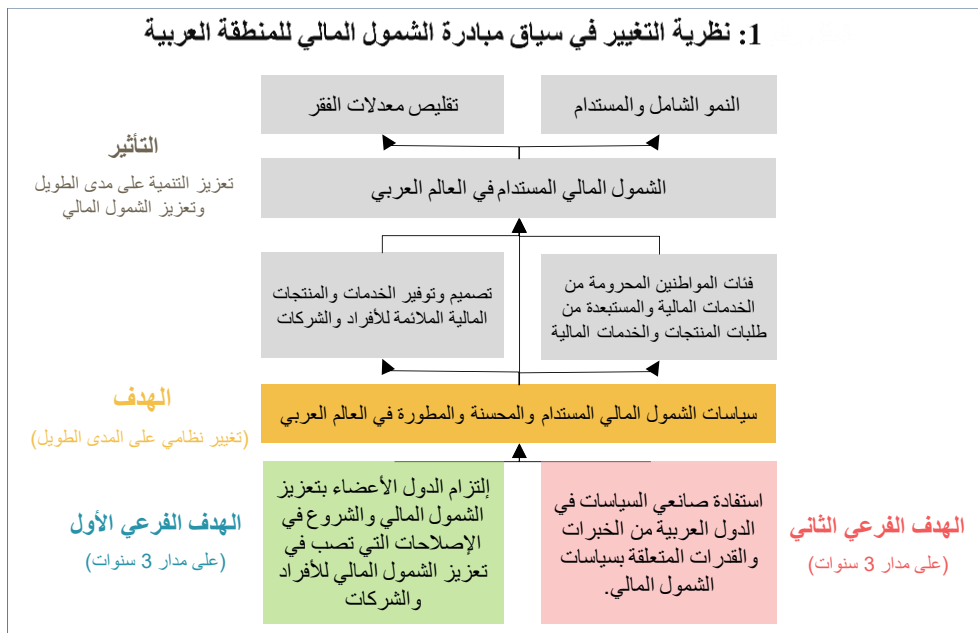
يتمثل دور صانعي السياسات المصرفية والمالية والهيئات التنظيمية في المبادرة فيما يلي:

- تبادل الخبرات والتجارب المتعلقة بسياسات الشمول المالي والإصلاحات التنظيمية مع جميع المعنيين داخل المنطقة العربية وخارجها.
- تحسين عملية رسم وتنفيذ سياسات الشمول المالي على الصعيد الوطني.
- المشاركة في المناقشات والحوارات رفيعة المستوى بهدف توجيه وتنسيق عملية تطوير سياسات الشمول المالي لمواجهة كافة التحديات على المستوى الإقليمي.

تقوم خطة العمل على رسم مسارات عمل لدعم المبادرة من قبل ممثلي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية من خلال فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية باعتباره بمثابة منصة إقليمية للتعلم، وتبادل الخبرات في قضايا مثل:

- السياسة والتنظيم وسلوكيات السوق.
- التدريب وبناء القدرات والمعونة الفنية.
- تعزيز المعرفة ونشرها.

نفذت المبادرة حتى الآن سلسلة من برامج بناء القدرات، والمؤتمرات رفيعة المستوى، ومنتديات التعلم وتطوير الأساليب والأدوات، إضافة للمنتجات المعرفية. من جهة أخرى، تعمل المؤسسات الداعمة لمبادرة الشمول المالي في المنطقة العربية على التنسيق من خلال لجنة تنفيذية تحدد خطة العمل السنوية بالتعاون مع فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية والأمانة الفنية للمبادرة بصندوق النقد العربي.



ثانياً. مواكبة إطلاق استراتيجيات الشمول المالي في الدول العربية

أ. ورشة عمل حول "بناء وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي في الدول العربية"

نظم صندوق النقد العربي يوم 24 نوفمبر 2020 ورشة عمل "عن بعد" حول "بناء وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي في الدول العربية" بالتعاون مع التحالف العالمي للشمول المالي. شارك في الورشة كبار الفنيين المعنيين بإعداد وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والجهات الوطنية الأخرى ذات العلاقة. كما شارك فيها عدد من المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين والوكالة الألمانية للتنمية والتعاون العالمي للشمول المالي.

أُتي تنظيم هذه الورشة إدراكاً للأهمية المتزايدة لاستراتيجيات وبرامج تعزيز الشمول المالي في ضوء جائحة كورونا والحاجة لتسريع التحول المالي الرقمي، وذلك بغرض مساعدة الدول العربية على بناء قدراتها للشروع في بناء وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي. تناولت الورشة خطوات ومراحل إعداد الإستراتيجية، وجوانب التنسيق والمتابعة، إضافة إلى آليات التنفيذ والتقييم. كما شملت الورشة تجارب وحالات عملية من الدول العربية ومن دول أجنبية.

ركزت الورشة على عدد من المحاور الهامة، منها الإعداد والتخطيط للاستراتيجية، ودورية إعداد وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي، والتنسيق مع الهيئات والمؤسسات المحلية ذات العلاقة، إضافة إلى متابعة وتقييم الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي، حيث تم تناول موضوعات عديدة، أهمها أولويات الدول العربية في تعزيز الشمول المالي، ونموذج بناء الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، إلى جانب استعراض تجارب عدد من الدول العربية والأجنبية في هذا الشأن. كما جرى التطرق إلى آليات وإجراءات التنسيق وإشراك مختلف الأطراف ذوي العلاقة في صياغة وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي. تناولت الورشة أيضاً أدوات الرصد والتقييم لتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي، والاعتبارات الرئيسية لتصميم آلية متابعة وتقييم الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي، إلى جانب تنفيذ آلية متابعة وتقييم الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي. كما أشار النقاش إلى كيفية تعزيز توظيف التقنيات المالية الحديثة وتسريع الانتقال للخدمات المالية الرقمية ووصول الشباب والمرأة والمشروعات الناشئة إلى التمويل والخدمات المالية.

ب. المساعدة الفنية للبنك المركزي الأردني في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي

قدم البنك الدولي الدعم للبنك المركزي الأردني في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي من خلال منحة قدرها مليون دولار يمولها صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تم تنفيذ هذا المشروع بالتنسيق مع الوكالة الألمانية للتنمية وصندوق النقد العربي والجهات المانحة الأخرى النشطة في تعزيز الشمول المالي للاستفادة من أوجه التآزر بين مختلف الأنشطة الممولة من الجهات المانحة. يدعم المشروع إجراء مسوحات جانب العرض والطلب ودراسة تشخيصية محدثة لتقييم الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي لمراجعة الوضع الحالي وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإستراتيجية وصياغة السياسات والإجراءات لتصميم الإستراتيجية التالية. إضافة لذلك، يدعم المشروع إجراء حملات التوعية والتثقيف المالي، وإنشاء المختبر التنظيمي للتقنيات المالية الحديثة من خلال إجراء جلسات بناء القدرات حول مجالات التقنيات المالية الحديثة الأساسية، وبناء قائمة من الخبراء لموضوعات التقنيات المالية الحديثة للمشاركة مع اللجان المختلفة.

ج. المساعدة الفنية للبنك المركزي العراقي في تصميم الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي

أجرى البنك الدولي في 27 أكتوبر (تشرين الأول) 2020 أول جلسة تدريبية ضمن سلسلة من الجلسات التدريبية التي ستقدم للسلطات العراقية حول عملية تطوير الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي. قدمت الجلسة فكرة عامة عن الشمول المالي، بما في ذلك أسس تطوير الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي وخارطة طريق وإجراء الأعمال التحضيرية. كما تم التطرق إلى كيفية تحديد وإشراك أصحاب المصلحة في مسار تطوير الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، إضافة إلى مناقشة العمل التشخيصي الذي يدعم تطوير الإستراتيجية، بما في ذلك الطلب والعرض.

ثالثاً. تعزيز الوعي والمعرفة بالشمول المالي

أ. اليوم العربي للشمول المالي

يحظى موضوع تعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في الدول العربية باهتمام كبير من قبل مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إدراكاً منه للفرص الكامنة والكبيرة التي يمكن تحقيقها من خلال تعزيز الشمول المالي لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ومواجهة تحديات البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

اليوم العربي
للشمول المالي
ARAB FINANCIAL INCLUSION DAY
27 أبريل / نيسان ٢٧



في هذا السياق، بادر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام 2016، في ضوء الحاجة المتزايدة لتكثيف الوعي بأهمية الشمول المالي ومحاوره لدى كافة الأطراف في الدول العربية، إلى اعتماد يوم 27 أبريل (نيسان) من كل عام كيوم عربي للشمول المالي، الذي أحتفل به في عام 2020 تحت شعار "نحو بناء ثقافة مالية مجتمعية تعزز الشمول المالي". أكد المجلس في هذه المناسبة دعمه لجهود المجتمع الدولي في تعزيز الشمول المالي، وفي مقدمته جهود مجموعة العشرين (G20) تحت رئاسة المملكة العربية السعودية التي تبنت محور الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في برنامج التنمية الاقتصادية والمالية، لما لذلك من ارتباط بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أكد المجلس دعمه لجهود المملكة العربية السعودية وأوليواتها لتعزيز الشمول المالي الرقمي، ذلك في إطار رئاستها لمجموعة العشرين، التي تولي اهتماماً خاصاً لدعم وصول الشباب والمرأة والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية من خلال استخدام التقنيات الحديثة، إلى جانب التوعية والتثقيف المجتمعي اللذان يعززان من فرص نجاح جهود وسياسات الدول العربية في هذا الشأن.

حرص المجلس الموقر على إيلاء قضايا الشمول المالي في الدول العربية الأهمية التي تستحقها، من خلال التوجيه لإطلاق العديد من الأنشطة والمبادرات المختلفة بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، حيث بارك المجلس قيام صندوق النقد العربي بالتعاون مع عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية، بإطلاق المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، بهدف تمكين وتعزيز القدرات والإمكانات لتذليل العقبات التي تعترض الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي في الدول العربية. في هذا السياق، ثمن المجلس النموذج الشامل للمسوحات الإحصائية لرصد جوانب الطلب على الخدمات المالية في الدول العربية، المتعلق بالخدمات المالية للأفراد والأسر والمشروعات والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، الذي تم إعداده في إطار المبادرة. كما ثمن المجلس جهود الدول العربية التي قامت بإجراء المسح الإحصائي لجانب الطلب على الخدمات المالية، ودعى بقية الدول العربية لتطبيق النموذج، بما يساهم في الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي، التي تساعد على تبني السياسات والاستراتيجيات المناسبة في هذا الصدد. في هذا الإطار، دعى المجلس المؤسسات الشريكة في المبادرة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لدعم توظيف التقنيات الحديثة في تعزيز وصول الشباب والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية.

كذلك ثمن المجلس الخطوات والإجراءات المتخذة من قبل الدول العربية في سبيل النهوض بالثقافة المالية خصوصاً الرقمية منها، وأكد مجدداً على ضرورة إدماج كافة فئات المجتمع وشرائحه في النظام المالي الرسمي خاصة منهم الشباب والمرأة ورواد الأعمال وقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ذلك من خلال تعزيز وعي كافة الفئات وحماية حقوقهم وتعزيز معرفتهم بالأمور المالية، بما يمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة. كما دعى المجلس وزارات التربية والتعليم العالي والثقافة في الدول العربية إلى تعزيز الجهود لنشر وتعميق التعليم والتثقيف المالي.

أكد المجلس على الأهمية المتزايدة التي باتت تكتسبها استخدامات التقنيات المالية الحديثة في القطاع المالي والمصرفي والنمو الكبير والمتسارع الذي تشهده صناعة هذه التقنيات والخدمات المرتبطة بها على مستوى العالم، والفرص الكبيرة التي تتيحها على صعيد تعزيز كفاءة العمليات المالية والمصرفية، خاصة في مجال دعم فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية وتشجيع ريادة الأعمال. في هذا السياق، دعى المجلس إلى تعزيز وعي كافة فئات المجتمع، بمجال التقنيات المالية الحديثة واتخاذ السبل الكفيلة بتحقيق ذلك بالتنسيق مع الجهات الرسمية ذات العلاقة. كما أكد على أهمية دور مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة التي أطلقها صندوق النقد العربي، في تبادل الخبرات والمعرفة حول قضايا التقنيات المالية الحديثة وبلورة الرؤى المختلفة لتنشيطها وتنظيمها في الدول العربية.

من جانب آخر، ثمن المجلس دور فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، من خلال تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ودراسة سبل الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي في الدول العربية، والعمل على مساعدتها على تطبيق المعايير والمبادئ الدولية ذات العلاقة، وتعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الشمول المالي في الدول العربية وبينها وبين المؤسسات الدولية المعنية.

كما تطلع المجلس إلى مواصلة تحسين مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية، حيث أن الإحصاءات الأخيرة تعكس الجهود التي بذلتها الدول العربية في تعزيز الوصول للخدمات المالية، إذ تشير إلى أن نسبة السكان البالغين في الدول العربية الذين تتوفر لهم فرص الوصول للخدمات المالية والتمويلية الرسمية، قد ارتفعت في المتوسط إلى 37 في المائة، و26 في المائة بالنسبة للنساء، و28 في المائة على صعيد الفئات محدودة الدخل. على الرغم من أن هذه الأرقام تخفي تفاوت في هذا الشأن بين الدول العربية، إلا أنها لا تزال تبرز الفرص الكبيرة الكامنة – خاصة للمؤسسات المالية والمصرفية الخاصة – التي يمكن استغلالها لتعزيز الوصول للخدمات المالية في المجتمعات العربية.

وإذ قدر المجلس الجهود التي تقوم بها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الرسمية في السنوات الماضية في إحياء اليوم العربي للشمول المالي، وعلى تنظيمها المميز للأنشطة والفعاليات في هذا اليوم، مما ساهم في نشر الوعي والتثقيف المالي بين كافة أفراد المجتمع، فإنه دعى كافة الدول الأعضاء إلى تعزيز إحياء فعاليات اليوم العربي للشمول المالي وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية فيه، ذلك بتنفيذ الفعاليات والأنشطة التي تعمل على تعزيز المعرفة بالشمول المالي وأهدافه، متمنياً كل التوفيق والنجاح لفعاليات وأنشطة اليوم العربي للشمول المالي وتحقيق الأهداف المرجوة.

تجدر الإشارة أن المؤسسات الشريكة في المبادرة، قامت بعرض البيان الصادر عن أمانة المجلس على مواقعها الإلكترونية. كما اتفقت المؤسسات على إحياء فعاليات اليوم العربي للشمول المالي، حيث نظم صندوق النقد العربي مؤتمراً إعلامياً في هذه المناسبة. كما قامت المؤسسات الشريكة في المبادرة، بدعم جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في تنظيم فعاليات وأنشطة خلال أسبوع اليوم العربي للشمول المالي لعام 2020.

ب. مواكبة تداعيات فيروس كورونا على الشمول المالي

إدراكاً لأهمية الحوار والتشاور حول تداعيات جائحة كورونا، نظم صندوق النقد العربي ابتداءً من شهر أبريل (نيسان) 2020 بالتعاون مع شركائه في مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، سلسلة من الاجتماعات الافتراضية "عن بعد" لمدراء إدارات الشمول المالي ونظم الدفع والبنية التحتية المالية وحماية المستهلك المالي في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حول تداعيات فيروس كورونا المستجد على الخدمات المالية والشمول المالي، والحاجة لتعزيز وتسريع عملية الانتقال للخدمات المالية الرقمية بمشاركة عدد من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

وفرت هذه الاجتماعات فرصة لتبادل التجارب والآراء حول المستجدات المتسارعة بخصوص أثر فيروس كورونا على الشمول المالي والخدمات المالية وسلامة وكفاءة أنظمة الدفع والتسوية وأدوات الدفع في الدول العربية وعلى مستوى العالم، وكذلك حول التطورات ذات العلاقة واتجاهاتها، والسياسات المناسبة الأنية والمستقبلية، ودور السلطات التنظيمية والرقابية في التخفيف من المخاطر الناجمة عن تداعيات الفيروس، إلى جانب الدعم الذي يمكن أن تقدمه مبادرة الشمول المالي في ظل تداعيات هذه الأزمة. لقد تركزت المناقشات على الضغوط الإضافية على الخدمات المالية الأساسية والحاجة لتكثيف جهود تعزيز الوصول للتمويل والخدمات المالية. كما أبرزت بشكل واضح أهمية تسريع الانتقال للخدمات المالية الرقمية والحاجة الماسة لتوفير السيولة اللازمة للمنشآت والأفراد من أجل تغطية الالتزامات الأساسية، مثل تسديد رواتب العاملين وتغطية النفقات التشغيلية.

بالتوازي مع سلسلة الاجتماعات الافتراضية، تم عرض نتائج العمل الذي يقوم به صندوق النقد العربي وشركائه في مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، الخاص بتصميم إطار للتحويل المالي الرقمي في الدول العربية يبين أهم المحاور الخاصة بالتحويل الرقمي ومحركات هذا التحول وأهم الأدوات والركائز التي تساعد الجهات التنظيمية على تحقيق وتشجيع التحول الرقمي، مستنداً في هذا الصدد إلى واقع الدول العربية، إلى جانب عدد من الدراسات والبحوث التي قدمها الصندوق واللجان وفرق العمل المنبثقة عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وشركاء الصندوق من المؤسسات والأطر الدولية حول الخدمات المالية الرقمية.

لا بد من الإشارة للدور الكبير الذي قام به كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، والوكالة الألمانية للتنمية، والتحالف العالمي للشمول المالي، في مساعدة الصندوق على تنظيم هذه الاجتماعات وفي إعداد البحوث والدراسات وتقديم التوصيات.

تم خلال هذه الاجتماعات بحث العديد من الأمور والتحديات والحلول المقترحة ومشاركة بعض التجارب العربية والدولية، حيث تمحورت المناقشات حول المواضيع الرئيسية التالية:

- كيفية التعامل مع الأزمة الحالية والتخفيف من آثارها وحماية الاقتصاد والمستهلكين الماليين والمؤسسات المالية من مخاطر السيولة، وكذلك خطر الإقصاء المالي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- دور حلول الخدمات المالية الرقمية وأنظمة الدفع الرقمي وخدمات الأموال الإلكترونية باستخدام الهاتف النقال في ظل الحظر، من خلال ضمان وتسهيل إيصال الدعم النقدي لمستحقيه بشكل آمن وفي الوقت المناسب، لتسهيل عمليات الدفع والتحويل المالي من الجهات الحكومية للأفراد والقطاع الخاص.
- دور المؤسسات المالية غير المصرفية، مثل مؤسسات التمويل الأصغر، في توفير السيولة ودعم النشاط الاقتصادي.
- آليات دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة وضمان توفير التمويل اللازم والخدمات المالية الضرورية لمساعدة الاقتصاد على التعافي، ودور برامج ضمان القروض في التخفيف من المخاطر الناجمة عن تداعيات الأزمة باعتبارها أداة لتحقيق الشمول المالي.
- أهم التطورات والتوجهات العالمية المتعلقة بالعملات الرقمية للمصارف المركزية، ودور الخدمات المالية الرقمية ومسؤولية الجهات التنظيمية في تسهيل عملية انتشارها ونموها والأدوات المناسبة لذلك.
- السبل الكفيلة بتسريع الانتقال للخدمات المالية الرقمية وتطبيقات المدفوعات الإلكترونية، وتعزيز الجهود فيما يخص وصول الأفراد والشركات للمنتجات والخدمات المالية والمصرفية، بما يعكس إيجاباً على مستويات الشمول المالي في الدول العربية.
- متطلبات مرحلة التعافي لما بعد الأزمة، وتعزيز فرص التحول المالي الرقمي ودعم الابتكارات بما يخدم تعزيز الشمول المالي الرقمي، حيث تُعزز التقنيات المالية الحديثة من فرص الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية.
- كيفية تعزيز آليات توفير السيولة لتمويل القطاعات الإنتاجية، خصوصاً المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وأهمية وجود تعاريف وطنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وجمع وتحليل البيانات المتعلقة بمشاركة النساء في بعث هذه المشروعات.
- كيفية تعزيز الوعي المجتمعي على صعيد التعامل مع المؤسسات المالية غير المصرفية، وسبل تعزيز الوصول لخدماتها، من خلال تطوير المنتجات المبتكرة التي تلبي احتياجات المتعاملين مع القطاع المالي.
- التطرق إلى الإطار التنظيمي والمتطلبات الفنية لتطوير منتجات التأمين الأصغر التكافلي ومعالجة المخاطر التشغيلية والتعاون بين المؤسسات المالية وشركات التأمين لتعزيز التأمين وحفاظ التأمين والوصول لخدمات التأمين، إضافةً إلى تحديات التعامل مع العملاء في بوالص التأمين الأصغر، وسبل تسهيل وتسريع عمليات الاسترداد وشفافيتها.

فيما يتعلق بأهم نتائج الاجتماعات، تم الاتفاق على العديد من الإجراءات والحلول التي تتمحور حول محورين رئيسيين:

المحور الأول: تعزيز التحول المالي الرقمي وزيادة الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية.
المحور الثاني: آليات تعزيز توفر السيولة اللازمة للقطاع المالي.

فيما يخص **المحور الأول**، تم الاتفاق على أهمية الاستفادة من البنية التحتية المتوفرة (من شبكة اتصالات وأنظمة دفع وغيرها) لدى غالبية الدول العربية لتطوير الخدمات المالية والمصرفية وإيصالها للمستفيدين بطرق ووسائل آمنة وسريعة وسهلة. كما جرى مناقشة دور نظم الدفع الإلكترونية واتجاهات تطورات هذه النظم، وتحديداً على صعيد المدفوعات الحكومية، والمدفوعات الصغيرة وخدمات تسديد الفواتير، والحاجة إلى رقمنة هذه الخدمات في ضوء الأزمة الحالية التي تمثل فرصة لتسريع جهود الانتقال في هذا الشأن، للاستفادة من التقنيات الحديثة ومن توافر البنية التحتية لخدمات الاتصالات والشبكة الإلكترونية لدى غالبية الدول العربية. حيث تم في هذا الصدد، استعراض تجارب بعض الدول العربية والحلول والإجراءات التي تم اعتمادها بالفعل إقليمياً ودولياً، الهادفة لتقليل استخدام النقد وزيادة استخدام أدوات الدفع الرقمية والحلول التقنية، وبنفس الوقت، لجذب العديد من الأفراد إلى النظام المالي الرسمي، بما يسمح بتقديم العديد من الخدمات الضرورية خلال فترات الإغلاق وحظر التجول، وبنفس الوقت يعزز الشمول المالي.

ولأجل تحقيق ذلك، تم الاتفاق على أهمية التركيز على أمور عدة، أهمها:

- تكثيف التعاون والتنسيق ما بين الجهات التنظيمية والرقابية والحكومية ذات العلاقة لتطوير وتوسيع الخدمات الحكومية الرقمية ورقمنة المدفوعات الحكومية ومشاركة المعلومات وقواعد البيانات فيما بينهم مع ضمان حماية سرية وخصوصية البيانات.

- توفير بيئة تشريعية وتنظيمية مُمكنة وواضحة، تساعد البنوك والمؤسسات المالية في عملية التحول الرقمي خاصة عند تطوير انظمتهم واستخدامهم لحلول رقمية حديثة دون التعرض لمخاطر عدم الامتثال للتشريعات.
- تحفيز استخدام خدمات الدفع الرقمية وتوسيع البنية التحتية وتطوير نوعية الخدمات المالية الرقمية.
- اعتماد الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني وتبني قواعد أعرف عميلك الإلكترونية (eKYC) واستخدام النهج المبني على المخاطر خاصة عند فتح الحسابات وتقديم بعض الخدمات المصرفية والمالية عن بعد.
- تحقيق التوازن ما بين الامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجهود الهادفة لتوسيع قاعدة العملاء في النظام المصرفي والمالي الرسمي من خلال تبني النهج المبني على المخاطر.
- ضمان حماية المستهلك وأمن البيانات ونشر وزيادة الثقافة والوعي بالخدمات المالية الرقمية واعتبارها إحدى الأولويات الرئيسية لكل من السلطات الرقابية ومقدمي الخدمات المالية في المرحلة المقبلة، حيث تبرز الحاجة إلى التأكد من توفر أنظمة حماية مستهلك فعالة وعلى مدار الساعة، إضافةً إلى تعزيز وعي المستهلك المالي بما يقلل من احتمالية تعرضهم للمخاطر مثل الاحتيال المالي وسوء استخدام بياناتهم الشخصية.
- تشجيع التوافق ما بين أنظمة الدفع ومقدمي الخدمات المالية لتخفيض كلفة الخدمات المالية الرقمية وزيادة انتشارها واستخدامها وتقليل الاعتماد على النقد.
- تقليل كلفة الامتثال لمتطلبات العناية الواجبة للعملاء، من خلال مشاركة قواعد المعلومات وغيرها من الحلول المشابهة، خاصة عند تسجيل العملاء وتقديم الخدمات لهم عن بعد.
- فتح أنظمة المدفوعات لمقدمي الخدمات المالية الحديثة دون تمييز لإيجاد بيئة تنافسية بينهم، والسماح لهم بنشر الحلول الرقمية المبتكرة والمشاركة في أنظمة الدفع الوطنية، بما يحافظ على الكفاءات والمواهب الموجودة لدى جيل الشباب العربي من الرياديين الذين يشكلون غالبية العاملين والمستثمرين في هذا القطاع.

فيما يخص **المحور الثاني**، فقد تناولت المناقشات التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع الخاص وخاصة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تسديد ما عليها من قروض وتمويلات من جهة، ومن جهة أخرى صعوبات الحصول على التمويل من البنوك والمؤسسات المالية خلال الأزمة. حيث تم التطرق لبعض الحلول التي قامت بها بعض الدول والمنظمات، من أهمها:

- توفير برامج الدعم المباشرة أو من خلال توفير السيولة اللازمة للقطاع المالي ليتمكن من خدمة هذه المؤسسات بأقل التكاليف والمتطلبات وبالسرية الممكنة.
- العمل على عدم إدراج العملاء المتخلفين عن دفع أقساط القروض المستحقة خلال هذه الفترة الحرجة (بشكل مدروس ولفترة مؤقتة) في القوائم السوداء (بما فيها قوائم الشيكات المرتجعة) وتقارير الائتمان في ظل الظروف الصعبة والقاهرة التي يعاني منها قطاعي الأفراد والشركات، الخارجة عن إرادتهم.
- استخدام البدائل المتاحة في تقدير المخاطر وتوفير الضمانات البديلة خاصة وأن المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي المتضرر الأكبر بسبب هذه الأزمة، وتحتاج للحصول على التمويل والمساعدات بأسرع وقت لتغطية مصاريفها التشغيلية والاستمرار في صرف الرواتب مع التأكيد على أن هذه المنشآت تخلق النسبة الأكبر من فرص العمل في العالم العربي.
- تفعيل دور برامج ضمان القروض في التخفيف من المخاطر الناجمة عن تداعيات هذه الأزمة، باعتبارها أداة لتحقيق الشمول المالي وبنفس الوقت لمواجهة الأزمات المالية. لتحقيق أهداف وغايات هذه البرامج، يتطلب الأمر القيام بتعديل بعض الشروط والمتطلبات في ظل الظروف الراهنة من أجل تلبية احتياجات المؤسسات المالية من جهة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، وفقاً لطبيعة مخاطر وإمكانيات كل فئة، مثال ذلك: زيادة نسبة القروض المضمونة وتخفيض العمولات والفوائد والتخفيف من بعض المتطلبات التي يصعب تحقيقها في ظل الظروف الاستثنائية الحالية. تم استعراض بعض التجارب والآراء التي من الممكن الاستفادة منها لتحديد المخاطر وكيفية التعامل معها، والموازنة ما بين الفوائد والتكاليف لمثل هذه البرامج.

كما جرى عرض بعض الأمثلة الدولية والإقليمية للسياسات والإجراءات المتعلقة بالتمويل الأصغر التي اتخذتها بعض الحكومات والجهات الرقابية المالية لمواجهة الأزمة، حيث تم مناقشة أهم التحديات التي يعاني منها قطاع التمويل الأصغر، مثل ضرورة توفير السيولة وأهمية حماية صغار المودعين وضمن استمرارية العمل. تم تناول بعض الحلول المقترحة لضمان استقرار النظام المالي الوطني، ذلك من خلال التركيز على الأولويات وكيفية تحديد مستحقي الدعم في ظل احتياجات وخصوصيات كل دولة.

كذلك، بينت النقاشات مدى أهمية دور المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في التخفيف من تداعيات جائحة كورونا على البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية، مثل مؤسسات التمويل الأصغر من عبء الامتثال لبعض المتطلبات والقواعد

التنظيمية التي من الممكن تأجيلها خلال هذه الظروف الخاصة، كي تتمكن هذه المؤسسات من مواجهة الأزمة والاستمرار في تقديم خدماتها لجميع فئات المجتمع، منها على سبيل المثال تأجيل المدد النهائية التي تم تحديدها سابقاً للائتمان لبعض القواعد والمتطلبات التنظيمية التي تعتبر غير ملحة وضرورية في هذه المرحلة الحرجة والتخفيف من بعض المتطلبات التنظيمية أو حتى وقف العمل بها بشكل مؤقت.

ج. ورشة عمل حول "التثقيف الرقمي وحماية مستهلكي الخدمات المالية في عصر التقنيات الحديثة"

نظم صندوق النقد العربي يوم 14 ديسمبر 2020 ورشة عمل "عن بعد" حول "التثقيف الرقمي وحماية مستهلكي الخدمات المالية في عصر التقنيات الحديثة" بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية والبنك الدولي. شارك في الورشة كبار الفنيين المعنيين بالقطاع المالي في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والجهات الوطنية الأخرى ذات العلاقة. كما شارك فيها عدد من المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين والوكالة الألمانية للتنمية والتحالف العالمي للشمول المالي.

أتي تنظيم الورشة إدراكاً للأهمية المتزايدة للتمويل المسؤول و تطبيق الإرشادات الدولية ذات العلاقة بالشمول المالي الرقمي من خلال توظيف التقنيات الحديثة مع مراعاة المخاطر المحتملة. تناولت الورشة سبل تعزيز التثقيف والتوعية حول متطلبات تعزيز التمويل المسؤول، ومتطلبات تطوير آليات حماية مستهلكي الخدمات المالية، في ضوء التحول الرقمي وتوسع استخدامات التقنيات المالية الحديثة.

ركزت الورشة على مناقشة الفرص التي يتيحها التمويل المسؤول، وجوانب الاستفادة من التحول المالي الرقمي كأداة لمساعدة السلطات الإشرافية على تبني البرامج والسياسات المناسبة في هذا الشأن، حيث جرى مناقشة متطلبات حماية مستهلكي الخدمات المالية الرقمية والحلول الحديثة المتاحة. كما تطرقت الورشة إلى المتطلبات التشريعية والتنظيمية التي تعزز التمويل المسؤول وتدعم التحول المالي الرقمي. تضمنت الورشة الاطلاع على تجارب عدد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في كل من الجمهورية التونسية والمملكة العربية السعودية ودولة فلسطين.

د. تسريع الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي

يعمل البنك الدولي في العديد من الدول العربية على تسريع الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي من خلال توسيع نطاق المساعدة الفنية والحلول المالية، مثل تعزيز الثقافة المالية، ورقمنة الخدمات الحكومية، وتحديث الأطر القانونية والتنظيمية، ودعم تطوير ريادة الأعمال. وتشمل الأمثلة مشروع الهوية الرقمية في المغرب والسعودية، حيث قدم البنك الدولي خدمات استشارية بشأن تطوير الإطار العام للتقنيات المالية الحديثة، بما في ذلك البعد التنظيمي والمؤسسي. يعمل البنك الدولي أيضاً مع دول، مثل الأردن والمغرب، على إنشاء المختبرات التنظيمية للتقنيات المالية الحديثة، التي تسمح للسلطات التنظيمية بمراقبة الابتكارات في بيئة خاضعة للرقابة وفهم أفضل للمخاطر والفرص المتاحة، وتطوير إطار سياسة شامل، وتكييف الأطر القانونية والتنظيمية للتقنيات المالية الحديثة. كما يعمل البنك الدولي على تطوير المدفوعات الرقمية في فلسطين وتونس والمغرب، وعلى مشروع الاقتصاد الرقمي في لبنان.

في إطار المبادرة العالمية للشمول المالي في مصر، وبالتعاون مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس، باشر البنك الدولي بمساعدة السلطات المصرية في تنفيذ السياسات والإطار التنظيمي وإصلاحات البنية التحتية المالية لتعزيز الشمول المالي الرقمي، وذلك استكمالاً لمشاريع الجارية للبنك. تشمل هذه الخدمات المساعدة الفنية لحماية المستهلك والمدفوعات الرقمية وتطوير استراتيجية المدفوعات. تتماشى أنشطة المساعدة للشمول المالي في مصر مع إطار جوانب الدفع للشمول المالي (Payments Aspects of Financial Inclusion)، وهو تقرير مشترك بين لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (Committee on Payments and Market Infrastructures) والبنك الدولي، ويتم تنظيحه تحت المكونات التالية: (1) خدمات مالية متنوعة واستخدام التقنيات، (2) تعزيز حوكمة نظام الدفع الوطني، (3) أوجه التكامل مع برامج التحويل الاجتماعي، و (4) حماية المستهلك المالي والثقافة المالية.

رابعاً. بناء القدرات

أ. دورة تدريبية حول "تطبيق نموذج المسح الإحصائي لجانب الطلب على الخدمات المالية"

نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية خلال الفترة من 12 إلى 16 يوليو 2020 دورة تدريبية "عن بعد" حول "تطبيق نموذج المسح الإحصائي الميداني لجانب الطلب على الخدمات المالية". أتي تنظيم الدورة في إطار مساعدة الدول العربية على بناء قدراتها للشروع في تنفيذ نموذج المسح الإحصائي الميداني لجانب الطلب على الخدمات المالية للأسر والشركات في الدول العربية الذي سبق إعداده بالتعاون والتنسيق مع فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول

المالي في الدول العربية، بما يتماشى مع واقع المجتمعات العربية وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية التي تدعم بناء استراتيجيات الشمول المالي، بما يسمح بالتحليل المقارن مع المؤشرات الإقليمية والعالمية.

يمثل جمع البيانات الخطوة الأولى لتوفير معلومات موثوقة يمكن من خلالها تقييم واقع الخدمات المالية من حيث حجم استخدامها من قبل الأسر والأفراد والشركات في الاقتصاد المحلي، كما يخلق فرص كبيرة للدول العربية، لتعزيز الشمول المالي من خلال بناء قواعد بيانات شاملة تأخذ في الاعتبار احتياجاتها الخاصة في إطار سياساتها الداعمة للتنمية المستدامة.

قدمت الدورة للمشاركين من السلطات الإشرافية والفنيين المعنيين بإحصاءات وإستراتيجيات الشمول المالي، إطاراً متكاملًا للمسح الإحصائي لجانب الطلب على الخدمات المالية المتسق مع الممارسات السليمة بما يسمح لهم بتحديد الاحتياجات من بيانات الشمول المالي، وكيفية جمعها وتحليلها وصولاً لبناء سياسات لتعزيز الشمول المالي بالاستناد إلى هذه البيانات والمؤشرات، حيث غطت الدورة العديد من المحاور مثل:

- توضيح أهداف وغايات جهود البيانات المتعلقة بأولويات الشمول المالي والاستراتيجيات الوطنية.
- تصميم نظام لجمع البيانات للشمول المالي.
- تحليل نطاق ومحتوى أدوات المسح من جانب الطلب للأسر والمشروعات متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة.
- مناقشة مختلف التدابير والمؤشرات المتعلقة بالشمول المالي وأهميتها للرصد والتحليل وصياغة السياسات.
- تحديد الخطوات المستقبلية لبناء نظام مستدام لبيانات الشمول المالي.

كذلك أتاحت الدورة الفرصة للمشاركين لتقديم تجارب دولهم في إطار جمع البيانات للشمول المالي بما يعزز من فرص تبادل الخبرات ونقل المعرفة بين الدول العربية.

ب. دورة تدريبية حول "النمو الشامل"

نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط خلال الفترة من 7 إلى 17 ديسمبر 2020 دورة تدريبية "عن بعد" حول "النمو الشامل". فرضت التطورات الأخيرة المرتبطة بجائحة كورونا على الدول العربية واقعاً اقتصادياً جديداً، استلزم تدخل صانعي القرار بحزمة من السياسات الاقتصادية الكلية التي استهدفت حفز مستويات الطلب المحلي وزيادة مستويات مرونة تلك الاقتصادات في مواجهة هذه التطورات، كذلك الدفع في اتجاه تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية الأساسية لتحقيق النمو الشامل والمستدام لتحقيق تطلعات وطموحات شعوب المنطقة.

في خضم التطورات العالمية غير المواتية، تواجه الاقتصادات العربية في مسيرتها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو الشامل والمستدام عدة تحديات، لعل من أهمها البطالة، خاصة في أوساط الشباب وخريجي الجامعات والنساء، وتحسين مستوى المعيشة للسكان، وتوفير الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، التي تمثل بلا شك تحديات كبيرة تتطلب مضاعفة الجهود ليس فقط من قبل الحكومات، بل كذلك من قبل القطاع الخاص وجميع المؤسسات في المجتمع في إطار حراك مشترك وتعزيز البحث عن حلول تقوم على تشجيع الإبداع والابتكار.

يعتبر تصميم سياسات واستراتيجيات للنمو الشامل للدول العربية فرصة كبيرة ليس فقط لتجاوز ظروف الجائحة الحالية، بل لتحقيق مسار نمو اقتصادي بعيد المدى، بما يستدعي تحليلاً دقيقاً لوضع كل دولة قبل الوصول للإستراتيجية المثلى، والموازنة بين الأهداف قصيرة الأجل لتلبية الحاجات الملحة، وأهداف النمو المستدام بعيد المدى.

لتحقيق النمو الشامل القابل للاستدامة، لا بد من وضع إستراتيجيات تراعي القدرات المؤسسية والشفافية والمساءلة، كما يستدعي الأمر تشجيع اتخاذ قرارات تتسم بالكفاءة والاستدامة من قبل واضعي السياسات والمستهلكين والقطاع الخاص، مع إعطاء أهمية أكبر لكل من رأس المال الطبيعي، ورأس المال البشري والمادي، لضمان إدارة فعالة للاقتصاد. كذلك، يعتبر الوفاء باحتياجات رأس المال أمراً في غاية الأهمية، ذلك أن موارد المالية العامة تبقى دائماً محدودة، ما يستوجب تفعيل دور القطاع الخاص في الاستثمار وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإيجاد آليات وأدوات تمويل مبتكرة.

تهدف الدورة إلى زيادة وعي المشاركين بمفاهيم النمو الشامل، وتعريفهم بالأدوات التحليلية والتنشغيلية لتقييم وقياس ومتابعة كيفية تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة وتوفير فرص العمل، مع التركيز بصفة خاصة على قضايا استمرارية النمو على المدى الطويل، واستيعاب تصميم استراتيجيات النمو الشامل بالاستناد إلى دراسات الحالة القطرية. لذلك ركزت الدورة على المحاور الرئيسية التالية:

- مؤشرات قياس النمو الشامل.

- سياسة المالية العامة والنمو الشامل.
- تصميم استراتيجيات النمو الشامل.
- الشمول المالي.
- الحوكمة والنمو الشامل.

ج. ورشة تدريبية حول "بناء استراتيجيات وطنية للتقنيات المالية الحديثة"

نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية خلال الفترة من 26 إلى 29 يوليو 2020 ورشة تدريبية "عن بُعد" حول "بناء استراتيجيات وطنية للتقنيات المالية الحديثة". شارك في الورشة الفنيين المعنيين بالتقنيات المالية والشمول المالي ونظم البنية التحتية المالية في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. أتي تنظيم الورشة في إطار التطورات الراهنة، التي أظهرت أهمية تسريع الانتقال للخدمات المالية الرقمية والاقتصاد الرقمي، لدعم الأفراد وقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للوصول للخدمات المالية الرقمية.

تناولت الورشة كيفية دعم السلطات الإشرافية للانتقال الرقمي للخدمات المالية، من خلال إعداد وتنفيذ استراتيجيات وبرامج وطنية فعالة للتقنيات المالية الحديثة، تهدف إلى توفير البيئة التشريعية والتنظيمية الداعمة لصناعة التقنيات المالية المشجعة على الابتكار، بما يساهم في توسيع سوق التقنيات الحديثة والارتقاء بأداء المؤسسات العاملة في هذه الصناعة وخدماتها. تضمنت الورشة في هذا السياق، حالات تدريبية عملية حول كيفية بناء استراتيجيات وطنية للتقنيات المالية الحديثة استناداً لواقع واحتياجات كل دولة.

كذلك تطرقت الورشة إلى الدليل الإرشادي الذي أعده صندوق النقد العربي في إطار مجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، بشأن إعداد استراتيجيات وطنية فعالة للتقنيات المالية الحديثة، تساهم في تعزيز التحول الرقمي والتنمية المستدامة في الدول العربية.

د. تبادل الخبرات بين أعضاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية

يتمثل الهدف الرئيس لفريق العمل في المساهمة في الجهود المستمرة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، من خلال مساعدة السلطات الوطنية في تعزيز لوائحها وأدواتها لتوسيع نطاق تغطية الخدمات المالية، وتعزيز التوعية المالية في المنطقة العربية، ودعم التعاون بين السلطات الإشرافية والمؤسسات الدولية ذات الصلة. يعمل فريق العمل أيضاً كمنصة لتبادل الخبرات بين البنوك المركزية العربية، وتشجيع التعاون في المجالات المتعلقة بالشمول المالي، مما يؤدي إلى تنسيق وجهات نظر الدول العربية حول قضايا الشمول المالي التي يتم تناولها على المستوى العالمي.

يتولى صندوق النقد العربي الأمانة الفنية لفريق العمل الإقليمي للشمول المالي، حيث يقوم بتنظيم الاجتماعات. إضافةً إلى ذلك، يساهم صندوق النقد العربي في إعداد أوراق العمل والأبحاث والدراسات بالتعاون مع فريق العمل لتقديمها إلى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في اجتماعاتها السنوية.

يعمل فريق العمل على تعزيز فرص التعاون مع البنك الدولي والوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) والتحالف العالمي للشمول المالي والبنك الإسلامي للتنمية. يحضر ممثلو هذه المؤسسات والهيئات الدولية اجتماعات فريق العمل، إلى جانب ممثلين عن اتحاد المصارف العربية واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إضافةً إلى ذلك، تحضر منظمات دولية أخرى مثل مؤسسة بيل وميليندا جيتس (BMGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) وصندوق النقد الدولي (IMF) اجتماعات فريق العمل.

ناقش الفريق خلال اجتماعاته في عام 2020 العديد من الموضوعات، أهمها:

نتائج أعمال مجموعة العشرين بشأن الشمول المالي: ناقش الفريق مسار الشمول المالي والشراكة العالمية للشمول المالي لمجموعة العشرين خلال فترة رئاسة المملكة العربية السعودية لعام 2020. في هذا السياق، تم التطرق إلى الأولويات فيما يخص تعزيز الشمول المالي والمحوار التي تم الارتكاز عليها بهذا الخصوص، خاصة فيما يتعلق بالشباب والمرأة والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافةً إلى أهمية مناقشة قضايا الشمول المالي في اليوم العربي للشمول المالي.

تجارب الدول العربية في مجال جمع الإحصاءات وإعداد الدراسات: إدراكاً من الفريق لأهمية الإحصاءات والدراسات في تعزيز الشمول المالي، ناقش الفريق تجارب بعض الدول العربية في هذا المجال، حيث تم عرض الخطوات المتخذة لقياس الشمول المالي في جانبي العرض والطلب ومراحل إنشاء قاعدة بيانات الشمول المالي. كما جرى التطرق إلى المراحل اللاحقة التي تشمل إضافة كافة البيانات لجانب العرض من مختلف مقدمي الخدمات المالية، إضافةً إلى إعداد لوحات تستعرض كافة المؤشرات الخاصة بالشمول المالي.

تطرق الفريق إلى آخر المستجدات على مستوى المسوحات الإحصائية لجانب الطلب على الخدمات المالية، حيث تم استعراض بعض الملاحظات والملاحظات في هذا الصدد:

- ضرورة تناسب المسوحات الوطنية مع نظام جمع البيانات الأشمل واستراتيجيات الشمول المالي.
- تمثل مسوحات جانب الطلب نقطة البداية في العديد من الدول بدلاً من جمع البيانات من جانب العرض.
- تفضيل المسوحات الموسعة على حساب المسوحات المركزة.
- جمع معظم البيانات حول الأسر، حيث أن الشمول المالي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أقل بحثاً.
- اهتمام قوي بفهم القطاع غير الرسمي وآثاره على قياس الشمول المالي.
- جهود محدودة لتقييم السياسات والإجراءات التنظيمية المؤيدة للشمول المالي.
- العديد من الأسئلة الفنية المتعلقة بتصميم المسوحات والأساليب الإحصائية.
- الحاجة لترجمة أفضل لنتائج البيانات إلى معلومات يمكن فهمها من قبل صانعي السياسات.

كما أشار الفريق إلى ضرورة الاستفادة من الممارسات الجيدة الناشئة المتعلقة بالمسوحات والسماح بمشاركة البيانات مع المجتمع الأكاديمي والبحثي لتوسيع وتعميق الرؤى.

التحول المالي الرقمي ومراحله في الدول العربية: أكد الفريق على أن الدول العربية تبذل جهوداً كبيرة للانتقال إلى التقنيات المالية الرقمية كجزء من الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي. في هذا الإطار، تسعى العديد من الدول العربية للانتقال إلى نظام المدفوعات الرقمية بهدف دمج أكبر عدد من الأفراد في القطاع المالي الرسمي. جرى تقديم مراحل التحول المالي الرقمي في بعض الدول، حيث بدأت الحكومات العربية أهم الخطوات في مجال دعم التحول الرقمي وزيادة المتعاملين مع القطاع المالي الرسمي. كما أكد الفريق أن التحول الرقمي يساهم مباشرة في تطوير القطاع المصرفي والشمول المالي ليطال كافة شرائح المجتمع من خلال خارطة التحول الرقمي التي تتبعها المصارف المركزية في الدول العربية والتي تشمل الهوية الرقمية والتوقيع الرقمي، ونموذج "اعرف عميلك الإلكتروني"، والتحول إلى منصة محلية للأجهزة الإلكترونية الجوالة، والمحفظة الإلكترونية الجوالة، وتعزيز الثقافة الرقمية،...إلخ.

تجارب الدول العربية في تعزيز القدرات المالية: ناقش الفريق الإطار العام لوضع السياسات وبناء استراتيجيات التوعية والتنقيف المالي في الوطن العربي، حيث تطرق إلى أهداف التوعية والتنقيف المالي، وواقع حال التوعية والتنقيف المالي في الدول العربية، وأنشطة التوعية والتنقيف المالي في الدول العربية، وأهمية التوعية والتنقيف المالي، والعلاقة بين التوعية المالية والشمول المالي، والإطار العام لتعزيز مستويات الوعي والثقافة المالية. كما تم التنويه بضرورة سن قوانين وتشريعات أكثر صرامة تلزم القطاع المصرفي والمالي بالشفافية والعدالة في تعاملها مع العملاء، من بينها عدم وجود قيود على حرية المودعين في التصرف في أرصدهم ولا يجوز المساس بها إلا بمقتضى حيز قضائي أو إداري، والمحافظة على سرية حسابات العملاء، ولا يجوز أن تسمح بالإطلاع عليها أو كشف أو إعطاء بيانات عنها للغير إلا بإذن قضائي.

دور الهاتف الجوال في دعم التحويلات إلى المنطقة العربية: ناقش الفريق استراتيجيات مواجهة تأثير جائحة كورونا والحفاظ على تدفق التحويلات، بما في ذلك التحول من الخدمات غير الرسمية إلى الخدمات الرسمية (الرقمية)، وإعادة الأموال إلى الوطن في أوقات عدم اليقين، وتعويض خسائر الدخل عند حدوث الأزمة في وقت لاحق. في هذا السياق، يمكن استخدام التقنيات الرقمية وأنظمة الدفع بواسطة الهاتف المحمول لتسهيل وخفض تكلفة إرسال التحويلات واستقبالها. يعتمد ذلك على العديد من المبادئ، من بينها (1) الشفافية وحماية المستهلك: زيادة الوصول إلى معلومات واضحة عن تكاليف إرسال واستقبال الحوالات، ودعم الإدماج الفوري للأسر في برامج التنقيف المالي والرقمي، (2) البنية التحتية لنظام الدفع: تشجيع القنوات الرقمية لإرسال واستقبال الحوالات، (3) البيئة القانونية والتنظيمية: تبسيط المتطلبات في أنظمة العناية الواجبة للعملاء، وتسهيل دخول فاعلين جدد ونماذج أعمال جديدة إلى سوق التحويلات، (4) هيكل السوق والمنافسة: ضمان معايير وصول عادلة وشفافة إلى البنية التحتية لنظام الدفع لمقدمي خدمات التحويلات غير المصرفية، و (5) الحوكمة وإدارة المخاطر: تحسين توافر الخدمات المصرفية لمقدمي خدمات التحويلات مع توجيه المؤسسات المالية بشأن متطلبات الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أجهزة ضمان القروض ودورها في تعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية: أكد الفريق على ضرورة تطوير البنية التحتية الائتمانية والدور الذي تلعبه في وصول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. في هذا الإطار، تعد أجهزة ضمان القروض وأنظمة المعلومات الائتمانية الأكثر استخداماً في البنية التحتية الائتمانية ويمكن أن تساهم في معالجة فجوات المعلومات على المدى المتوسط. توفر أجهزة ضمان القروض ضمانات جزئية على القروض للمقترضين (المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء) من خلال تغطية حصة من مخاطر تعثر السداد مقابل رسوم، ويستخدم هذا الإجراء على نطاق واسع في معظم الدول المتقدمة والنامية. أنشأت أكثر من 80 في المائة من الدول أجهزة ضمان القروض لتقليل الخسائر التي تتكبدها البنوك في حالة تعثر المقترضين وكذلك إنشاء سجلات و/أو مكاتب ائتمانية لتمكين البنوك من إجراء تقييمات بشأن مخاطر الائتمان للمقترضين. تمت الإشارة إلى بعض المبادئ التوجيهية حتى تكون أجهزة ضمان القروض فعالة، من بينها معايير الأهلية، وقواعد وإجراءات الاعتماد، ونسب التغطية، والرسوم، وقواعد وإجراءات الدفع والإشراف. من وجهة نظر السلطات التنظيمية، من المهم التأكد من أن أجهزة ضمان القروض تم تصميمها وتشغيلها لتحقيق التواصل والإضافة بطريقة مستدامة مالياً.

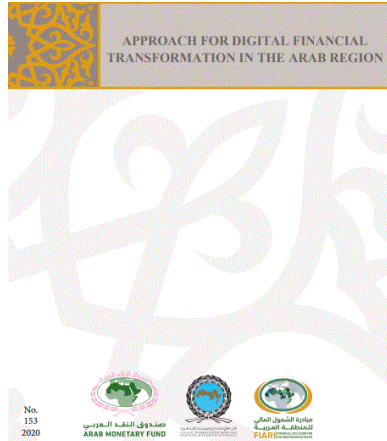
الخدمات المالية الرقمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: تطرق الفريق إلى أهمية التمويل البديل في تعزيز الشمول المالي، حيث شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً كبيراً في حلول التمويل البديل الذي بات ينمو بشكل سريع وتوسعي، ومن المتوقع أن يصل حجم التمويل الجماعي إلى 142 مليار دولار أميركي في عام 2022 وفق تقرير "Global Crowdfunding Market". ينسجم هذا الصعود السريع للتمويل البديل بالزيادات الهائلة في الوصول إلى الشبكة الإلكترونية، وقدرة المقترضين أو المستثمرين البديلين على سد الثغرات في السوق. كما أن الأزمة المالية العالمية لعام 2008 جعلت الثقة في المؤسسات المالية التقليدية تهتز بسبب الأثار التي لحقت بالأفراد والمؤسسات، وتطوير وفرض قيود تنظيمية فيما يتعلق بالقطاع المصرفي. جرت الإشارة إلى الفرص والتحديات المتعلقة بالتمويل البديل والبنية التحتية للتمويل الرقمي، ودور الثقافة الرقمية في تعزيز التمويل البديل، إضافة إلى دور مكاتب الاستعلام الائتماني في تشجيع التمويل البديل.

تم التطرق إلى تحديات ومخاطر التحول الرقمي للشركات متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة، المتمثلة في تطوير قاعدة بنية تحتية رقمية قوية، وتعزيز حماية الخصوصية وإدارة المخاطر الإلكترونية، وبناء أسواق مفتوحة وتنافسية يتم فيها تشجيع الشراكات لتسريع الابتكار المسؤول. كما أشار الفريق إلى التحدي الذي تواجهه الدول العربية والمتمثل في الحصول على التمويل بسبب نقص السيولة في معظم القطاع المصرفي والمالي، وبالتالي ضرورة البحث عن التمويل البديل وخاصة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. في هذا الإطار، نوه الفريق بأهمية التقنيات الرقمية في دعم قطاع الأعمال من خلال إتاحتها للحلول والخدمات الائتمانية وتوفير المزيد من مصادر التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تعزيز الشمول المالي.

خامساً. إنتاج ونشر المعرفة

أ. وثيقة رؤية حول "إطار التحول المالي الرقمي في الدول العربية"

في ضوء الأهمية المتزايدة للتقنيات المالية الحديثة خلال الأزمة الحالية، حرص صندوق النقد العربي على دعم جهود الدول العربية الأعضاء في تعزيز القواعد التنظيمية الداعمة لتوظيف التقنيات المالية الحديثة وتوفير البنية التحتية الملائمة لدعم الانتقال إلى الخدمات المالية الرقمية. أصدر الصندوق في عام 2020 وثيقة رؤية حول "إطار التحول المالي الرقمي في الدول العربية" التي تم إعدادها في إطار المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. أتت إعداد الوثيقة في إطار جهود صندوق النقد العربي والمؤسسات الشريكة في المبادرة لدعم جهود الدول العربية على صعيد التحول المالي الرقمي واستكمالاً لعدد من الوثائق والمبادئ الإرشادية التي أصدرها الصندوق في إطار أعمال المبادرة وأعمال مجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة حول مواضيع التحول المالي الرقمي وتطوير الخدمات الرقمية. كما أتت إصدارها استجابة لتوجيهات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ودعمه للمؤسسات الشريكة في المبادرة لتعزيز جهود الدول العربية في التحول المالي الرقمي، والتعاون مع المؤسسات المعنية في هذا الشأن.



تناولت الوثيقة متطلبات وخطوات التحول المالي الرقمي في الدول العربية، حيث قدمت رؤية متكاملة للانتقال إلى الخدمات المالية الرقمية والمتطلبات من السياسات والتقنيات لبناء البيئة المشجعة لتطويرها

في الدول العربية. انطلاقاً من محاور العمل الواردة في الوثيقة، سيتم بناء شراكات مع مختلف المؤسسات المالية الإقليمية والدولية ووكالات التنمية العالمية لدعم مساعي التحول المالي الرقمي في الدول العربية.

ب. المنهجيات التنظيمية والسوقية الذكية للابتكار في التقنيات المالية الحديثة

أصدر صندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية، حزمة "المنهجيات التنظيمية والسوقية الذكية للابتكار في التقنيات المالية الحديثة" التي تحدد عدداً من الأطر والمناهج التنظيمية لمستقبل التقنيات المالية الحديثة، بإتباع المبادئ والممارسات الدولية السليمة، التي تساهم في بناء منظومة بيئية داعمة للابتكار المتوازن بين أهداف الشمول المالي ومتطلبات الاستقرار المالي وضرورة تعزيز نزاهة السوق وحماية المستهلك. تسعى هذه الحزمة من الأدوات إلى إثراء النقاش حول المسائل الناشئة ودعم صانعي السياسات المالية والمنظمين وكذلك خبراء التنمية في تحديد الاستجابات السياسية وصياغتها وتنفيذها، مع التركيز على الأسواق ذات الإمكانيات العالية في المنطقة العربية.

بإتباع المبادئ القائمة على الممارسات العالمية الجيدة، يمكن للمنهجيات التنظيمية في مراحل متسلسلة أن تساعد في خلق مسارات لشركات التقنيات المالية المبتكرة من خلال:

- تحديد وتحديث اللوائح غير المناسبة بناءً على تقييم الأثر التنظيمي الذي يحدد ما إذا كانت القواعد القديمة لا تزال مفيدة أم لا.
- العمل على خلق مسارات داعمة للخدمات الجديدة، التي تشمل على وجه الخصوص الخدمات المالية غير المصرفية.
- توجيه شركات التقنيات المالية لتقديم رؤى قيمة حول ابتكارات السوق.
- إنشاء مساحة آمنة محددة بدقة لمنح الاستغناء عن متطلبات تنظيمية معينة للشركات المبتكرة المؤهلة.
- تطوير قاعدة عملاء الشركات المبتكرة ومواردها المالية والتشغيلية.
- زيادة الدقة التنظيمية والتكاليف، إضافةً إلى نضج شركات التقنيات المالية وقدرتها على التعامل مع المخاطر والامتثال، مع الحفاظ على تكافؤ الفرص للكيانات المرخصة.

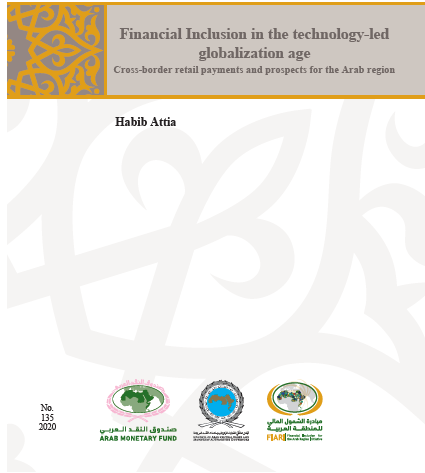
كما تُعد الإصلاحات المتسلسلة القائمة على الممارسات العالمية الجيدة، والتي تستجيب للسياق المحلي وتسهم في الأثر المتسقة إقليمياً، أفضل خيار لصانعي السياسات لدعم استخدام التقنيات المالية الحديثة، وبالتالي تعزيز الشمول المالي والمنافسة والتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية.

ج. دراسة حول "الشمول المالي في عصر العولمة المرتكزة على التقنيات: المدفوعات الصغيرة عبر الحدود وأفاقها في الدول العربية"

أصدر صندوق النقد العربي دراسة حول "الشمول المالي في عصر العولمة المرتكزة على التقنيات: المدفوعات الصغيرة عبر الحدود وأفاقها في الدول العربية". أتت إعداد الدراسة في سياق إطلاق الصندوق مؤخراً لمنصة "بني" للمدفوعات العربية، وهي نظام إقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البيئية، مع الربط مع نظم الدفع للشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية. هدفت الدراسة إلى المساهمة في الحوار القائم على المستوى الإقليمي والعالمي، حول أهمية المدفوعات الصغيرة عبر الحدود ودورها في تعزيز الشمول المالي. كما قدمت أفكاراً ومقترحات لتطوير خدمات منصة "بني" في دعم الشمول المالي.

هناك توافق على مستوى المجتمع الدولي والمؤسسات المالية وصناع السياسات في الاقتصادات المتقدمة والنامية على الأهمية المتزايدة للشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة. لا يزال هناك نحو 1.7 مليار إنسان بالغ، على مستوى العالم، لا يمتلكون حسابات مصرفية، تمكنهم من إجراء المعاملات المالية الأساسية مثل تلقي الأموال والقيام بعمليات الإيداع والادخار. إدراكاً لذلك، تبنت السلطات الإشرافية والقائمون على صناعة الخدمات المالية في المنطقة العربية على مدار السنوات الخمس الماضية، سياسات وإجراءات مهمة هدفت إلى معالجة التحديات التي تعيق تعزيز الوصول للتمويل والخدمات المالية.

في هذا السياق، وفي ضوء الجهود المبذولة في الدول العربية لتبني استراتيجيات للشمول المالي وتوفير عوامل وفرص ومعيّيات عديدة تساعد في دعم مساعي تحقيق أهداف الوصول للتمويل، سيمكّن تطوير نظم المدفوعات الصغيرة وتحويلات العاملين في المنطقة العربية من خلال توظيف التقنيات المالية، في تحقيق قفزة نوعية في تعزيز فرص الوصول للتمويل وتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية المستندة إلى أنظمة مدفوعات رقمية أكثر قبولاً وانسجاماً لاحتياجات المتعاملين.



من جانب آخر، تشهد المدفوعات عبر الحدود زخماً متزايداً في الاقتصاد العالمي، في الوقت الذي تتسارع فيه الابتكارات والحلول التقنية، وما تقدمه من فرص كبيرة. يشمل التقدم في هذا الشأن، المدفوعات الصغيرة، بما يمكن ليس فقط البنوك والشركات الكبيرة، من استخدام نظم الدفع الدولية، بل أيضاً شركات خدمات التجزئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والأفراد من استخدام هذه النظم والحلول الحديثة في تنفيذ المدفوعات والتحويلات. لا شك أن التوسع والنمو الكبير في تدفقات تحويلات العاملين والتجارة الإلكترونية، يبرز الحاجة للمزيد من الاهتمام بأنشطة التحويلات والمدفوعات الصغيرة عبر الحدود، واتجاهاته في إطار آليات نظم الدفع عبر الحدود، سعياً للعمل على تعزيز كفاءة وتسهيل هذه المعاملات وتضمينه في المعاملات المالية الرسمية.

في هذا السياق، يكتسب توسيع وتنويع منصات أنظمة المدفوعات الصغيرة ومقدمي خدمات الدفع، ولتسهيل المدفوعات عبر الحدود أهمية متزايدة في المنطقة العربية. ذلك أن التوسع في تقنيات الخدمات الرقمية للمدفوعات الصغيرة سيساهم في تعزيز الشمول المالي الرقمي، وبالتالي المساعدة في استقطاب نحو 63 في المائة من الأفراد الذين لا تتوفر لهم حسابات مصرفية رسمية في المنطقة العربية. كما سيساعد ذلك في خلق فرصة لعدد كبير من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية من الوصول إلى النظام المالي الرسمي. تجدر الإشارة إلى أن حجم تدفقات تحويلات العاملين في المنطقة العربية، الذي وصل إلى نحو 60 مليار دولار في عام 2019، يوفر فرصاً كبيرة للاستفادة من هذه التحويلات في تعزيز الوصول للخدمات المالية الرسمية. إلا أن جهود توظيف التحويلات في النظام المالي الرسمي، تواجه عدة تحديات، أهمها الارتفاع النسبي في تكلفة إرسال تحويلات العاملين في المنطقة العربية.

في الوقت نفسه، تشير الاتجاهات الاقتصادية والمالية في المنطقة العربية إلى تسارع تدفقات المدفوعات منخفضة القيمة، أخذاً بالاعتبار النمو المتزايد في التجارة الإلكترونية وحركة العمالة ورؤوس الأموال في المنطقة. من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه مدفوعاً أيضاً بالمبادرات القائمة حالياً التي تهدف إلى تعزيز التجارة والاستثمارات العربية البيئية والروابط الاقتصادية والاستثمارية مع الشركاء التجاريين للدول العربية، وفي مقدمتها منصة "بنى" للمدفوعات العربية. في الواقع، تقدم المنطقة العربية مركزاً جذاباً للمدفوعات ذات القيمة المنخفضة التي شكلت نحو 70 في المائة من إجمالي المعاملات المالية المستلمة من خارج المنطقة العربية في عام 2018، كما استحوذت المدفوعات ذات القيمة المنخفضة على حصة مهمة من إجمالي المعاملات المالية العربية البيئية، بنسبة تقدر بنحو 60 في المائة في العام نفسه.

مع ذلك، تواجه المدفوعات الإقليمية عبر الحدود، تحديات وضغوطاً متزايدة. فمن جهة، تواجه القنوات والأدوات التقليدية، تحديات متزايدة لمتطلبات الامتثال، إضافة إلى المخاطر والتحديات من شركات التقنيات سريعة النمو التي طورت حلول ونماذج أعمال جديدة قادرة على جذب عملاء جدد، وعلى زيادة حصتها في السوق، خاصة في سياق ظهور تقنيات مبتكرة. هذه التطورات تشكل تحدياً لقدرة البنوك المركزية على تتبع المعاملات عبر الحدود والإشراف عليها. كما يأتي في مقدمة هذه التحديات، ارتفاع رسوم المعاملات، وعمليات الامتثال المطولة، والوقت الطويل الذي تستغرقه التحويلات من طرف إلى طرف، التي تمثل مواطن ضعف رئيسية في نماذج المدفوعات التقليدية القائمة حالياً عبر الحدود.

لمواجهة هذه التحديات، توفر التقنيات المالية الحديثة والمبادرات الإقليمية للمدفوعات العربية، بدائل مكملة للقنوات التقليدية، وبوابة أكثر شمولاً وكفاءة للمدفوعات والتحويلات عبر الحدود لكل من الأفراد والشركات على حد سواء. يصاحب ذلك، التطورات المتسارعة في تقنيات نظم الدفع والبنية التحتية المالية، مثل خدمات المدفوعات الأنيبة السريعة، بما يوفر الفرصة لتقديم منتجات بوسائل أكثر شفافية وبساطة، مستفيدة من توفر كم هائل من البيانات المتاحة ومعالجة أقل كلفة للمعاملات المالية.

على الرغم من أنه من المستبعد ظهور منطقة دفع عالمية واحدة في الوقت القريب، إلا أنه يتوقع أن يتوفر لمختلف الأطراف والمتعاملين القدرة على الدفع في أي مكان، على الرغم من اختلاف المعايير والبنية التحتية من مكان إلى آخر. من هذا

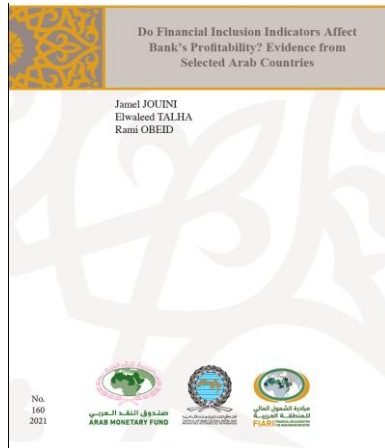
المنظور، ألفت الدراسة الضوء على القنوات الرئيسية التي يتم من خلالها إجراء المدفوعات الصغيرة عبر الحدود. كما استعرضت الإطار العام والأبعاد المختلفة التي تحكم عمليات تنفيذ المدفوعات الصغيرة عبر الحدود في المنطقة العربية. شرحت الدراسة التطورات الحديثة والجهود الجارية لتعزيز كفاءة انتقال المدفوعات عبر الحدود، وتحديدًا منصات الدفع والتسوية عبر الحدود.

من جانب آخر، تناولت الدراسة الفرص التي يمكن أن توفرها منصة "بني"، لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية، في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها. كما قدمت بعض التوصيات الأساسية حول الخيارات من السياسات للسلطات الإشرافية من جهة وكذلك على مستوى المؤسسات المالية ومقدمي خدمات الدفع والمتعاملين في السوق، بما في ذلك تطوير منصات الدفع عبر الهاتف المحمول بالإضافة إلى عملة رقمية عربية، بما يخدم دعم جهود وبرامج الشمول المالي في المنطقة العربية.

د. دراسة حول "آثار الشمول المالي على ربحية البنوك في الدول العربية"

أصدر صندوق النقد العربي دراسة حول "آثار الشمول المالي على ربحية البنوك في الدول العربية". تلقي الدراسة الضوء على محددات معدل العائد على الموجودات كأحد المؤشرات الهامة للمتناهة والسلامة المصرفية، إضافة إلى محاولة إيجاد العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي وربحية البنوك. كما قدمت الدراسة إطاراً تحليلياً للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية يسهم في تعزيز إدارة مخاطر الائتمان لدى القطاع المصرفي.

في هذا الإطار، بحثت الدراسة العوامل المؤثرة في معدل العائد على الموجودات لأحد عشر دولة عربية خلال الفترة من 2013 إلى 2019. بناءً على الأدبيات السابقة، تم قياس المتغيرات التي من الممكن أن تؤثر على ربحية البنوك من خلال ثلاث مجموعات من المتغيرات شملت: متغيرات تخص البنك نفسه، ومتغيرات تخص الصناعة المصرفية والاقتصاد الكلي، ومتغيرات تخص الشمول المالي.



بينت النتائج أن المتغيرات الخاصة بالبنك نفسه هي الأكثر تأثيراً على معدل العائد على الموجودات، إضافة إلى الأثر الموجب لمعدل العائد على الموجودات للعام السابق. كان هناك أثر معنوي موجب لنسبة كفاية رأس المال، الأمر الذي يشير إلى أن ارتفاع كفاية رأس المال قد يعكس كفاءة إدارة البنك في توظيف أمواله وتوليد الأرباح، إضافة إلى عدم المبالغة في المخاطرة. كما بينت النتائج وجود علاقة موجبة بين حجم البنك ومعدل العائد على الموجودات. يُمكن تفسير ذلك بأن البنوك الكبيرة عادةً ما يكون لديها إدارة مخاطر أكثر كفاءة. من جانب آخر، أظهرت الدراسة وجود علاقة موجبة بين معدل نمو الائتمان ومعدل العائد على الموجودات، الأمر الذي يعكس كفاءة عملية منح الائتمان وفعالية إدارة مخاطر الائتمان، إضافة إلى التقييم الدقيق للعملاء.

فيما يخص متغيرات الصناعة المصرفية والسياسة النقدية، بالرغم من أن الدراسة لم تُظهر وجود أثر لسعر فائدة إقراض ما بين البنوك على ربحية البنوك، إلا أن هذه النتيجة قد تُشير إلى أن تغيير أدوات السياسة النقدية لم ينعكس سلباً على ربحية البنوك، حيث إن ارتفاع سعر فائدة إقراض ما بين البنوك يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى ضغوطات على ربحية البنوك من خلال ارتفاع الكلفة على البنوك التي تلجأ لسوق إقراض ما بين البنوك.

فيما يخص المتغيرات الاقتصادية، بينت الدراسة وجود أثر موجب لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على معدل العائد على الموجودات، حيث إن تحسن النشاط الاقتصادي قد يساهم في تحسن التدفقات النقدية للأفراد والشركات، مما يعزز من قدرتهم على سداد مديونياتهم، وبالتالي خفض معدلات التعثر، وتعزيز ربحية البنوك. كذلك بينت النتائج وجود أثر موجب لمعدلات التضخم على ربحية البنوك، حيث يُمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع معدلات التضخم تقلل من الدخل المتاح للأفراد، وبالتالي ازدياد حاجتهم للاقتراض.

من جانب آخر، لم تبين الدراسة وجود دلائل حول دور متغيرات الشمول المالي في تعزيز ربحية البنوك، حيث لا تزال هناك ضرورة لتحقيق التوازن المدروس بين انتشار الفروع وتوفير الخدمات المالية الإلكترونية في المناطق النائية من جهة، وبين الكلفة التشغيلية من جهة أخرى.

أخيراً، أوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في تحسين الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي العربي مما سيؤثر بشكل إيجابي على الحفاظ على ملاءة البنوك، كما أكدت على أهمية تعزيز إدارة مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي. كما أوصت الدراسة بأهمية تعزيز حملات التوعية المالية في المناطق النائية والريفية.

هـ. دراسة حول "المنافسة المصرفية والشمول المالي"

أصدر صندوق النقد العربي دراسة حول "المنافسة المصرفية والشمول المالي". اهتمت الدراسة بالوقوف على عدد من الأمور المرتبطة بالمنافسة المصرفية في الدول العربية سواء فيما يتعلق بمحددات هيكل السوق، أو سلوك السوق المصرفية المتمثل في قرارات التسعير، أو غيرها من المحددات الأخرى وتأثيراتها على مستوى الشمول المالي، بالاستناد إلى نتائج استبيان أجراه صندوق النقد العربي لرصد مجموعة من البيانات المرتبطة بالمنافسة المصرفية في الدول العربية خلال الفترة (2010-2019).

أوضحت الدراسة تباين الدلائل المتضمنة في الإسهامات الاقتصادية السابقة حول دور المنافسة المصرفية في دعم الشمول المالي. ففي حين وجدت بعض الدراسات علاقة طردية بين المنافسة المصرفية والشمول المالي، أشارت دراسات أخرى إلى أن ارتفاع حدة المنافسة قد لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة مستويات الشمول المالي، بل إلى زيادة المخاطر المالية مع اندفاع المؤسسات المالية إلى الإقراض عالي المخاطر. في المقابل، وفي مواجهة هذين التيارين ترى مجموعة أخرى من الدراسات أهمية عدد آخر من العوامل التي يتحدد بناءً عليها طبيعة العلاقة ما بين المنافسة المصرفية والشمول المالي، من بينها على سبيل المثال مستوى تقدم البنية التحتية المالية، والتطور المالي، ومدى توفر المعلومات الائتمانية، والتثقيف المالي، ومدى تطور بيئات الأعمال.

في ضوء ما سبق، خلصت الدراسة إلى أهم الاستنتاجات التالية:

- تعتبر الأسواق المصرفية في الدول المشمولة بالاستبيان، أسواق منافسة احتكارية، كالمعتاد في السوق المصرفية سواءً بالاستناد إلى مؤشرات هيكل السوق، أو مؤشرات سلوك السوق، بما يعني وجود عدد قليل من البنوك تتنافس فيما بينها للفوز بحصة سوقية أكبر.
- ساهمت الإصلاحات التي تم تبنيها في الدول العربية في المزيد من انفتاح القطاع المصرفي وجذبه للعديد من المستثمرين المحليين والأجانب، وتواجد البنوك المتوافقة مع الشريعة جنباً إلى جنب مع البنوك التقليدية، وهو ما ساعد على زيادة مستويات تنويع هيكل القطاع المصرفي.
- سجلت الدول العربية ذات مستويات التنوع الأكبر في هيكل القطاع المصرفي مفاضةً بنسبة التمثيل الأكبر للبنوك الخاصة والأجنبية والمتوافقة مع الشريعة، مستويات أكبر من نفاذ الأفراد والمشروعات إلى التمويل، جاء على رأسها كل من البحرين والسعودية والكويت.
- سجلت الدول العربية ذات مستويات التركيز المصرفي الأقل (درجات المنافسة المصرفية الأعلى) مستويات أكبر للشمول المالي، جاء على رأسها البحرين، التي سجلت أعلى مستوى للمنافسة المصرفية وأعلى مستوى شمول مالي للأفراد والمشروعات، بلغ 82.6 في المائة و25.2 في المائة على التوالي، حسب بيانات استبيان صندوق النقد العربي.
- تعتمد العلاقة بين المنافسة المصرفية والشمول المالي على عدد من المحددات، حيث لعب كل من تطور البنية التحتية المصرفية، وتوفر وعمق نظم المعلومات الائتمانية، وتقدم بيئات الأعمال دوراً في تقوية العلاقة ما بين المنافسة المصرفية، والشمول المالي في كل من البحرين والسعودية والكويت ولبنان.

استناداً إلى ما سبق، خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات على صعيد عملية صنع السياسات بما يشمل:

- تركيز السلطات الإشرافية في الدول العربية على تبني سياسات لزيادة مستويات المنافسة المصرفية بحيث تكون هذه السياسات أحد الدعائم الأساسية المتضمنة في استراتيجيات الشمول المالي.
- إزالة القيود المفروضة على ممارسة العمل المصرفي من قبل المستثمرين الأجانب والقطاع الخاص، وخصخصة البنوك العامة الخاسرة لتقليل مستويات الهيمنة المصرفية والتوسع في تقديم المزيد من الخدمات المالية بكفاءة أكبر.
- تبني متطلبات تنظيمية ورقابية تستهدف حث المصارف على زيادة مستويات تنويع الخدمات المصرفية، وضمان التسعير العادل للخدمات المصرفية لتقليل الآثار السلبية الناتجة عن انخفاض المنافسة المصرفية على الشمول المالي.
- توفير البيئة الحاضنة لتشجيع شركات التقنيات المالية الحديثة التي تُعد أحد أهم التوجهات الحالية لزيادة مستويات المنافسة المصرفية والشمول المالي.

- تعزيز الجهود المبذولة في الدول العربية لدعم المنافسة المصرفية والشمول المالي من خلال تطوير أنظمة الدفع، والاستعلام الائتماني، والإقراض المضمون، وسجلات الأصول المنقولة، ونظم الإفلاس.
- إلزام مزودي الخدمات المالية بتبني تدابير لضمان قابلية التشغيل البيئي للأنظمة سواءً على مستوى القطاع المصرفي أو على مستوى مزودي الخدمات المالية من خارج القطاع لتعميق المساهمة المصرفية وزيادة مستويات الشمول المالي لا سيما الشمول المالي الرقمي.

و. موجز سياسات حول "الشمول المالي الرقمي"

أصدر صندوق النقد العربي موجز سياسات حول "الشمول المالي الرقمي"، الذي يشير إلى أن التطور الكبير لوسائل الاتصال عبر الإنترنت، والتقنيات الحديثة في إطار الثورة الصناعية الرابعة، مثل الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، ساعد على تمكين المؤسسات المالية من توسيع نطاق الوصول بخدماتها المالية إلى الفئات غير المشمولة مالياً سواءً من الأفراد أو المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وهو ما ساعد على خفض تكلفة تقديم الخدمات المالية وتحسين مستويات كفاءتها.

أوضح الموجز أن مصطلح الشمول المالي الرقمي يُشير إلى القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين مالياً، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم. يُمكن الشمول المالي الرقمي من تقليل الاعتماد على طرق التمويل والخدمات المالية التقليدية، كما أنه يغطي نطاقاً جغرافياً أوسع، بما يساعد على تقديم الخدمات المالية بصورة أسرع وأكثر كفاءة، وبتكلفة منخفضة، بالتالي يزيد من فرص النفاذ إلى الخدمات المالية للفئات غير المشمولة مالياً.

أشار الموجز إلى وجود 1.7 مليار شخص بالغ حول العالم، بحسب التقديرات الدولية، لا يملكون حسابات مصرفية، من بينهم 1.1 مليار لديهم هواتف محمولة، وهو ما يمثل فرصة خاصة بالنسبة للبلدان النامية للاستفادة من التوسع في استخدام الهاتف المحمول في النفاذ إلى الخدمات المالية. كما تشير الدراسات إلى التأثير الإيجابي للشمول المالي الرقمي على الأداء الاقتصادي. على سبيل المثال، يُمكن أن يساعد الشمول المالي الرقمي على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 6 في المائة وتحقيق مكاسب يبلغ مجموعها 3.7 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2025. كما تؤدي كل زيادة بنسبة 1 في المائة في عدد السكان الذين يستخدمون الهاتف المحمول في معاملاتهم المصرفية حسب التقديرات إلى تحسين دخل الفرد بحوالي 0.3 في المائة. على مستوى المناطق الجغرافية، تتميز كل من قارتي أفريقيا وآسيا بلعب دور ريادي في مجال الشمول المالي الرقمي. ففي أفريقيا على سبيل المثال، تتصدر كل من غانا وكينيا وأوغندا السعي لتحقيق الشمول المالي الرقمي في القارة، فيما لا يزال استخدام الشمول المالي الرقمي في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأمريكا اللاتينية يحتاج إلى جهود إضافية مقارنة بالقرارات الأخرى.

كما أشار الموجز إلى وجود أمثلة عديدة لتجارب ناجحة لعدد من الدول النامية التي استطاعت مؤخراً تحقيق زيادة ملحوظة في مستويات الشمول المالي الرقمي لاسيما في ظل إدراك عدد من الدول النامية لأهمية الشمول المالي في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة. رغم اختلاف خصوصيات ومقومات نجاح كل تجربة من هذه التجارب، تعتبر التجربة الهندية -وفقاً للعديد من المؤسسات الدولية- واحدة من بين أنجح التجارب العالمية على صعيد زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي. في هذا الإطار، تمكنت الهند من البناء على الانتشار الكبير لاستخدام أجهزة الهاتف المحمول، وتطور التقنيات المالية، وأنظمة الدفع الإلكتروني، للوصول إلى دولة تقترب من تحقيق مستويات الشمول المالي الكامل. تجدر الإشارة إلى أن نجاح التجربة الهندية يُعزى بشكل كبير إلى اتجاه الحكومة في عام 2009 إلى تبني مشروع الهوية البيومترية المعروف باسم (Aadhaar)، وهو أكبر مشروع للهوية الوطنية على مستوى العالم، من خلال البصمة البيومترية، التي توفر إثباتاً آمناً وفريداً للهوية الذي تم استخدامه لفتح الحسابات المصرفية والنفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية لكافة شرائح السكان.

على مستوى الدول العربية أشار الموجز إلى أن الدول العربية تعولّ على الشمول المالي الرقمي لتسهيل نفاذ 63 في المائة من السكان البالغين إلى الخدمات المالية، لا سيما من الإناث والشباب والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. بناءً على ما سبق، تركز حكومات الدول العربية على الاستفادة مما نتجته التقنيات الحديثة من فرص لزيادة الشمول المالي من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الشبكة الإلكترونية والهاتف النقال، في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة ودورها في زيادة الشمول المالي.

في ضوء ما سبق، خلّص الموجز إلى مجموعة من التوصيات على صعيد صنع السياسات التي من شأنها دعم الشمول المالي الرقمي في الدول العربية وعلى رأسها دعم البنية التحتية الرقمية والمالية، ودمج الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات

والرؤى الوطنية، وتبني إطار تنظيمي ورقابي داعم للشمول المالي الرقمي، وتبني بيئة داعمة لمزودي الخدمات المالية الرقمية، والتركيز على زيادة مستويات الثقافة المالية، ومتابعة التقدم على صعيد الشمول المالي الرقمي.

سادساً. شركاء مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية

صندوق النقد العربي

مؤسسة مالية عربية إقليمية، تأسست في عام 1976، وبدأت عملياتها في عام 1977، بهدف إرساء الأساس النقدي للتكامل الاقتصادي العربي وتسريع عملية التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء من خلال التدريب وبناء القدرات في الموضوعات ذات الاهتمام، وكذلك تقديم الدعم المالي والفني للبلدان الأعضاء، لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وتقديم الدعم الفني للمؤسسات المصرفية والنقدية في الدول العربية وتطوير وتعزيز الأسواق المالية العربية.

www.amf.org.ae

الوكالة الألمانية للتنمية

منظمة اتحادية عالمية تعمل على دعم الحكومة الألمانية في تحقيق أهدافها في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة والتعليم الدولي. يتم تنفيذ معظم أعمال الوكالة من قبل الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. تعمل الوكالة أيضاً بالنيابة عن الوزارات الألمانية الأخرى، فضلاً عن عملاء القطاعين العام والخاص في ألمانيا وخارجها، وتعمل في أكثر من 130 دولة حول العالم. تقدم الوكالة خدمات فعالة موجهة حسب الطلب من أجل التنمية المستدامة وتراعي العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتدعم الشركاء على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في تصميم الاستراتيجيات وتحقيق أهداف سياساتهم.

www.giz.de

التحالف العالمي للشمول المالي

منظمة دولية مملوكة لصانعي سياسات الشمول المالي والمؤسسات التنظيمية المنشأة بموجب قانون المنظمات الدولية (الامتيازات والحصانات) للفصل 485 من قوانين دولة ماليزيا. يوفر تحالف الشمول المالي منبراً لتبادل المعرفة والتعلم من الأقران لأعضائها لتطوير وتنفيذ سياسات شاملة للشمول المالي، تستند إلى الأدلة مع الهدف النهائي المتمثل في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها من غير المقرضين والمصرفيين.

www.afi-global.org

مجموعة البنك الدولي

تركز مهمة البنك الدولي على الأهداف الطموحة المتمثلة في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. أثبتت مجموعة كبيرة من البحوث والتجارب على المستوى القطري أهمية الوصول إلى الخدمات المالية. جدير بالذكر أن عمليات مجموعة البنك الدولي بشكل متزايد في مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك التعليم، والصحة، والإدارة العامة، والبنية التحتية، والزراعة، وإدارة الموارد البيئية والطبيعية، والطاقة وتنمية القطاع الخاص، وتشمل الحلول التي تعتمد على الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية الرسمية، من خلال توفير المنتجات والخدمات المالية للحكومات والقروض والاستثمارات في الأسهم إلى القطاع الخاص (عبر عمليات مؤسسة التمويل الدولية) وتبادل المعرفة المبتكرة والبحث وبناء القدرات والمساعدة الفنية، يقدم البنك الدولي مجموعة شاملة من الأدوات للمضي قدماً نحو الشمول المالي وتلبية الهدف العالمي الطموح لتيسير الوصول للخدمات المالية بحلول عام 2020.

www.worldbank.org

أمانة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية

الدائرة الاقتصادية - صندوق النقد العربي

ص.ب 2818، أبو ظبي - الامارات العربية المتحدة

هاتف: +971 2 6171552

فاكس: +971 2 6326454

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

الموقع الإلكتروني: www.amf.org.ae

شركاء المبادرة



